

تحديات الغاز في المنطقة

وليد خدوري*

الغاز الطبيعي في إسرائيل:
تطور الاكتشافات ومجالات التصدير

بدأت الاكتشافات الأولى للغاز الطبيعي في المناطق البحرية الإسرائيلية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، بعد تأكد شركات النفط الدولية من توفر احتياط غازي في المياه المصرية شمالي الإسكندرية وبور سعيد. أمّا في اليابسة، فكانت شركة البترول العراقية (المملوكة من الشركات الأجنبية) قد اكتشفت في سنة ١٩٤٧ حقلاً نفطياً صغيراً في شمال النقب.

وتركزت جميع الاكتشافات الأولى في المياه الجنوبية المحاذية للمياه الفلسطينية، وكان عدد الحقول في المرحلة الأولى محدوداً جداً، ولم يتجاوز أصابع اليد الواحدة. كما أن الاحتياط المكتشف كان ضئيلاً، بحيث إن بعضه تم استنفاده فعلاً، على الرغم من محدودية الإنتاج، وخصوصاً حقل "ماري - ب"، وهو أول حقل للغاز يبدأ الإنتاج فيه وكان ذلك في سنة ٢٠٠٤، والذي جرى بيع إنتاجه إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية التي كانت أيضاً تستورد الغاز من الحقول المصرية خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢.

لقد واجهت إسرائيل عقبات عدة في اكتشاف حقول نفطية تجارية في بادئ الأمر، وذلك لإخفاقها في استقطاب شركات عالمية مهمة جزاء المقاطعة العربية، واعتمادها الكلي على شركاتها المحلية القليلة الخبرة، وتركيزها على المناطق البرية بدلاً من البحرية. ولم تتغير هذه الصورة إلا مع نهاية القرن الماضي، حين حاول بعض الشركات العالمية الاستثمار في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً بعد الاكتشافات المشجعة في المياه المصرية المتوسطة، وبعد تضعف المقاطعة العربية نتيجة اتفاقية كامب ديفيد، الأمر الذي سمح لبعض الشركات بالعمل في كل من مصر وإسرائيل من دون رادع من قوانين المقاطعة العربية.

وبينما خيبت الاكتشافات الأولى الآمال الإسرائيلية بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، فضلاً عن انعدام إمكان التصدير، فإن هذا الإخفاق في الجنوب قاد

* رئيس التحرير السابق لنشرة "ميس" النفطية.



خريطة تُظهر حقول الغاز في المياه الشمالية لإسرائيل

الشركات إلى المياه الشمالية حيث اكتُشفت المخزونات المهمة بعد عقد من الزمن. فقد تم في المرحلة الثانية هذه (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) اكتشاف عدة حقول في مياه عميقة، بينها الحقلان المهمان "تامار" و"ليفايثان"، ثم أخيراً حقل "كاريش" الذي يبعد نحو ١٠ أميال بحرية فقط عن مياه المنطقة اللبنانية الخالصة، وهو الأقرب إلى الحدود المائية اللبنانية.

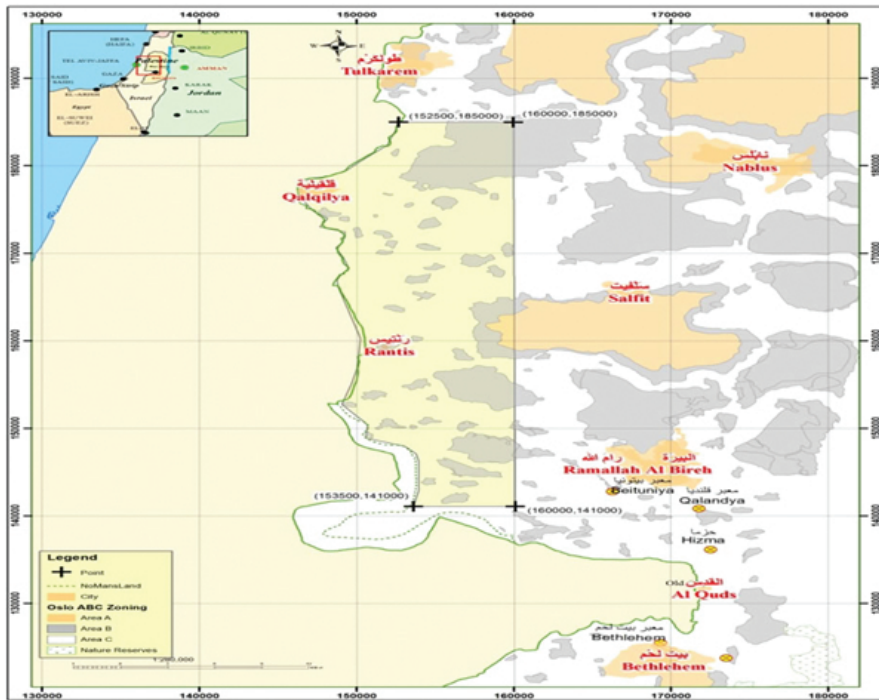
اكتشافات شرق البحر الأبيض المتوسط:

الأهمية الاستراتيجية والمشكلات

تكمن أهمية الاكتشافات البحرية في أنها حدثت في دول شرق البحر الأبيض المتوسط التي لم تشهد اكتشافات هيدروكربونية مهمة خلال القرن العشرين، لكن في الوقت نفسه، فإن وجود هذه الحقول في مياه المناطق الاقتصادية الخالصة المتلاصقة والمتراصة بعضها ببعض، وحدثت الاكتشافات قبل توقيع اتفاقات لحدود هذه المناطق أو رسمها نهائياً من دون خلافات، يزيدان في تعقيد النزاعات السياسية العديدة بين الدول المعنية، الأمر الذي يفسح المجال لجبهات اشتباكات جديدة فيما بينها.

وتجب الإشارة أيضاً إلى أن الاحتياط المكتشف حتى الآن يُعتبر ضئيلاً نسبياً (نحو ٤٠ تريليون قدم مكعب) في حال مقارنته بالدول ذات الاحتياط الغازي الضخم، مثل إيران (١١٨٧ تريليون قدم مكعب)، أو قطر (٨٨٥ تريليون قدم مكعب)، أو حتى الاحتياط المكتشف في الدول المجاورة المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، مثل مصر (٧٢ تريليون قدم مكعب). لكن، في الوقت نفسه، فإن عمليات الاكتشاف تستمر أعواماً، بل عقوداً عديدة، وبالتالي فإن حجم الاحتياط الغازي المكتشف حتى الوقت الحاضر لا يشكل صورة نهائية لما هو متوفر في باطن الأرض.

أمّا فيما يتعلق بالنفط الخام، فإنه لم يتم حتى الآن اكتشاف كميات تجارية في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط، إن في فلسطين، أو إسرائيل، أو قبرص، وهي المناطق الثلاث التي تم فيها الحفر حتى الوقت الحاضر، مع العلم بأن تقديرات إدارة المسح الجيولوجي الأميركية كانت قد قدّرت في آذار / مارس ٢٠١٠ متوسط الاحتياط النفطي في حوض ليفانت (الحوض البترولي لشرق البحر الأبيض المتوسط) بـ ١,٧ مليار برميل من النفط الخام القابل للاسترداد^٢. ومجمل هذا الاحتياط، في حال استخراجه، يوازي ما هو متوفر في اليمن، فالإنتاج يتراوح ما بين ١٠٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، الأمر الذي يعني أن احتياط النفط الخام المتوقع اكتشافه ضئيل نسبياً، قياساً بمعدلات الاستهلاك الحالية والمستقبلية في دول المنطقة.



خريطة تُظهر عمليات الاستكشاف الإسرائيلية في البر

ومن الجدير بالذكر، أن هناك محاولات إسرائيلية لإنتاج النفط الخام من اليابسة، إذ تنتج شركة إسرائيلية كميات محدودة من النفط الخام من حقل "مجد ٥" في الضفة الغربية بالقرب من رام الله. كما أن هناك شركات إسرائيلية تحت التأسيس لإنتاج النفط الصخري.

مخططات إسرائيل لاستهلاك الغاز وتصديره

تسعى إسرائيل من خلال الاكتشافات البحرية الشمالية لرسم سياسة توفر احتياط غاز كافياً للوقود المقبلة، وهذا جزء من سياستها الأمنية التقليدية التي تحاول تحقيق الاكتفاء الذاتي لتقليص الاعتماد، بجميع الوسائل الممكنة، على استيراد الطاقة من أو من خلال الدول العربية المجاورة. وقد باشرت إسرائيل فعلاً تأهيل محطاتها الكهربائية من أجل استعمال الغاز الطبيعي بدلاً من الفحم الحجري، كما بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى تشكيل لجنة لدراسة الحاجات من الطاقة، وبعد كثير من النقاش والجدل العلني لاقتراحات اللجنة، تم إقرار تصدير نحو ٤٠٪ من الاحتياط الغازي من حقل معين من دون الحاجة إلى الحصول على موافقة الكنيست لتصدير كميات أكثر. والهدف الرئيسي من هذه السياسة هو توفير إمدادات مستقبلية كافية، وفك الاعتماد على الغاز المستورد. وعارضت هذا القرار الشركات العاملة لأنه يقلص هامش أرباحها، ذلك بأن معظم أرباح الشركات يتحقق من خلال التصدير ومشاريع التصدير، وليس من المبيعات في السوق المحلية فقط، نظراً إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية.

إن فرضية إسرائيل في اتخاذ قرارها هذا ينطلق من أن احتياط الغاز الذي تم اكتشافه سيكون كافياً لتوليد ٧٠٪ من طاقة البلد الكهربائية، مقارنة بقدرة الفحم الحجري حالياً على توليد ٣٥٪ فقط من الطاقة الكهربائية، في مقابل ٤٥٪ يجري توليدها عبر استخدام الغاز. لكن استخدام الغاز لن يتوقف فقط عند توليد الكهرباء، لأن الشركات الصناعية تطالب بتزويد نحو ٤٠٠ مصنع بالغاز، فضلاً عن المطالبة باستعمال الغاز في وسائل المواصلات وإيصاله مباشرة إلى المنازل، الأمر الذي يعني الحاجة مستقبلاً إلى إمدادات غاز أكثر.

وفضلاً عما تقدم، فقد دعت بعض الجهات الحكومية إلى تأسيس صندوق سيادي يعتمد على الربيع الغازي، ويُقدّر بـ ٧٥ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٣٧، وكذلك رفق الميزانيات العامة بنحو ٥٥ مليار دولار خلال الفترة نفسها. وبالتالي، فإن من الواضح أن هذه الطموحات لا تتلاءم مع ما تم تخصيصه للتصدير من حجم الغاز الذي اكتُشف حتى الآن.

الاستهلاك الداخلي

يتوقع أن يبلغ استهلاك إسرائيل من الغاز الطبيعي نحو ١٠ مليارات متر مكعب في سنة ٢٠١٥، ونحو ١٤ مليار متر مكعب في نهاية هذا العقد، تستهلك محطات الكهرباء الكمية الأكبر منها. ولا يزال الفحم الحجري، حتى الآن، يشكل المصدر الرئيسي لتوليد الكهرباء، ثم المازوت الذي يشكل المصدر الثاني للوقود، وأخيراً الغاز الذي يُستعمل في ثلاث محطات

كهربائية: ريدينغ (شمالي تل أبيب): أشكول (قرب أسدود): حيفا. وفي سياق هذا التوجه، وقّعت شركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية عقداً لـ ١٥ عاماً (وفق مبدأ الاستلام أو الدفع الملزم) لشراء ٧٨ مليار متر مكعب من الغاز من حقل "تامار"، مع حق زيادة الكمية إلى ٩٩ مليار متر مكعب. كما وقّعت الشركة عقوداً أخرى لشراء نحو ١٤٥ مليار متر مكعب من حقول أخرى، مع حق شراء ٢٢ مليار متر مكعب إضافية. وتخطط إسرائيل كذلك لتحويل محطة أوروبت رابين (قرب الخضيرة) من الفحم الحجري إلى الغاز الطبيعي، لكنها ستبقي محطة كبيرة واحدة تستخدم الفحم الحجري، وهي محطة روتنبرغ القريبة من عسقلان. والهدف من الاستمرار في استعمال الفحم الحجري في هذه المحطة الضخمة هو تنويع مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء، كي لا تعتمد جميع محطات الكهرباء على إمدادات الغاز الطبيعي، تلافياً لحدوث أزمة في البلد في حال انقطاع إمدادات الغاز لأسباب أمنية أو صناعية.^٢

ورأى وزير البنى التحتية السابق عوزي لاندواو في كلمة ألقاها أمام مؤتمر في تل أبيب في ٢ شباط / فبراير ٢٠١٢ أنه يجب الاحتفاظ "باحتياط للغاز يكفي ٢٥ عاماً للاستهلاك المحلي، ثم تصدير بقيته إلى الأسواق الخارجية"، الأمر الذي مثّل في حينه تغييراً مهماً في تقديراته، إذ كان يدعو سابقاً إلى الاحتفاظ باحتياط يكفي ٥٠ عاماً للتأكد من تلبية الطلب الداخلي المستقبلي.

والسبب الرئيسي لهذا التغيير هو ضغوط الشركات لمنحها كميات أكبر للتصدير من أجل تحقيق أرباح أكثر لها. وقال لاندواو في هذا الصدد: "إن الصادرات مهمة كي يتم تحقيق اكتشافات أكبر في المياه الإسرائيلية خلال الأعوام المقبلة"، وذلك بهدف توفير حوافز أكثر للشركات من أجل استكشاف احتياط جديد. وأكد الوزير أن المستثمرين يصرّون على توفير إمدادات أكثر للتصدير كشرط للاستمرار في عمليات الاستكشاف والتطوير الباهظة الثمن. وأضاف: "يجب أن يعرف كل مستثمر أنه في حال عدم توفر الفرصة لتسويق الغاز في السوق المحلية، فهناك فرصة بديلة له في تصدير الغاز إلى الأسواق الدولية." وتابع قائلاً، إن تصدير الغاز من إسرائيل سيعتمد على منشأتين: إحداهما تملكها الحكومة، لكن سيتاح للجميع استعمالها، والأخرى، منشأة لتصدير الغاز المسال يملكها القطاع الخاص.^٣

وإلى حين توفر إنتاج محلي كاف، فإن شركة الكهرباء الإسرائيلية ستعتمد على سلة من مصادر الوقود المتعددة، منها الغاز أويل، والفيول أويل، والفحم الحجري، وإمدادات محدودة من الغاز المستورد (وخصوصاً من مصر، علماً بأنه تم وقف استيراده كلياً في سنة ٢٠١٢)، ومن الغاز المحلي، ولا سيما الكميات القليلة التي ينتجها حقل "ماري - ب" في المياه الجنوبية، أو الإمدادات الأولية من حقل "تامار".^٤

الاكتشافات وقدرة الإنتاج

يُقدّر حجم احتياط الغاز المؤكد، والمكتشف في المياه الشمالية لإسرائيل بـ ١٠٠٠ مليار متر مكعب، وهو رقم قابل للتغيير في ضوء عمليات الاستكشاف المستمرة. وقد اكتشفت شركة "نوبل إينرجي" الأميركية (Nobel Energy) وشركاؤها من الشركات النفطية الإسرائيلية

نحو سبعة حقول في المياه الشمالية حتى الآن، معظمها صغير الحجم وذو احتياط ضئيل نسبياً، كما أن جميع هذه الاكتشافات، باستثناء الحقلين الضخمين "تامار" و"ليفايثان"، عميقة جداً في قاع البحر وبعمق يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ ألف قدم، الأمر الذي يجعل تكلفة تطوير معظم هذه الحقول مرتفعة جداً.

بدأ حقل "تامار" بالإنتاج في آذار / مارس ٢٠١٣ (بعد أربعة أعوام تقريباً من اكتشافه) وشرع إنتاجه الأولي يلبي جزءاً من الطلب المحلي. ويُقدّر احتياط الحقل بـ ٩ تريليونات قدم مكعب. ومن اللافت للنظر أنه جرى ربط إنتاج حقل "تامار" بمنصة بحرية في المياه الجنوبية قريبة من حقل "ماري-ب"، بدلاً من إيصال الإنتاج إلى أقرب منطقة ساحلية، وهي حيفا في الشمال، ثم ربطه بشبكة الغاز الوطنية. وكان العذر الرسمي لنقل الغاز إلى الجنوب، هو شكوى قدمتها بلدية الكرمل بشأن الآثار البيئية السلبية الناجمة عن تشييد المنشآت اللازمة قبلاتها. لكن يتضح أن السبب الحقيقي لتغيير مسار الخط وتحمل التكاليف الباهظة، هو الخطر الأمني في حال نشوب حرب مع لبنان، وإمكان قصف المنشآت بالصواريخ من الأراضي اللبنانية القريبة نسبياً من حيفا.

يُعتبر حقل "ليفايثان" الاكتشاف الغازي الأهم في إسرائيل، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج فيه ما بين سنتي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ويُقدّر احتياط الحقل بـ ٢٠ تريليون قدم مكعب. والحقل اكتشفته شركة "نوبل إينرجي" وتملك الحصة الأكبر فيه، كما أنها مسؤولة عن إدارته، وتشاركها الشركات الإسرائيلية: ديليك للحفر، وأفنير أويل للاستكشافات، وراشيو أويل (Ratio Oil) للاستكشافات.

التحديات

علاوة على أن صناعة الغاز الإسرائيلية تواجه تحدياً خطراً في منطقة ذات أزمات جيوسياسية مستمرة، فإن التحديات والمخاطر أيضاً ناشئة عن الجدوى الاقتصادية للحقول المكتشفة، وكذلك عن احتكار "نوبل إينرجي" لاستكشاف الغاز واستخراجه من الحقول البحرية الشمالية.

فقد اعتمدت إسرائيل على شركة "نوبل" في البرنامج الاستكشافي في مياهها الشمالية، من دون غيرها من الشركات الدولية، ونجحت "نوبل" في تحقيق اكتشافات مهمة، لكن ذات تحديات متعددة. فمن ناحية، تحتوي خمسة من الاكتشافات السبعة على احتياط ضئيل نسبياً، وهي، من ناحية أخرى، موجودة في مياه عميقة جداً.

وهذا الواقع دفع شركة "نوبل" والشركات الإسرائيلية المتحالفة معها، إلى تأجيل تطوير الحقول الصغيرة الشمالية ("شمشون" و"كاريش" و"داليت" و"تانيين"، على سبيل المثال)، والتركيز على الحقلين الضخمين: "تامار" و"ليفايثان"، بهدف الاستفادة القصوى من موارد الشركة في الحقول المهمة. لكن هذا الأمر أدى إلى تجميد تطوير الحقول الصغيرة، علاوة على تزايد الأعباء المالية لتطوير الحقول الضخمة، وخصوصاً أن التكاليف الإجمالية لتطوير المرحلة الأولى لحقل "ليفايثان" فقط تُقدّر بـ ٦ مليارات دولار، وهذا فضلاً عن تكاليف تسييل الغاز، ذلك بأن شركة "نوبل" من الشركات النفطية الصغيرة الحجم مقارنة بالشركات

النفطية العالمية الأخرى، كما أن موارد حليقاتها من الشركات الإسرائيلية محدودة. بناء على هذه التعقيدات، سعت "نوبل" وشريكاتها لتبني سياسات تطويرية مختلفة، منها: توسيع عدد المساهمين بدعوة شركات نفطية عالمية كبرى إلى المساهمة كشركاء استراتيجيين، من أجل استقطاب رؤوس أموال إضافية، والتعاقد في الوقت نفسه على تصدير الإمدادات في المرحلة الأولى عبر خطوط أنابيب إلى أسواق قريبة (فلسطين؛ الأردن؛ مصر؛ تركيا) حيث النفقات أقل كثيراً من تصدير الغاز المسال إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي يوفر الضمان اللازم للمصارف وطمأنتها من إمكان سداد الديون. ولبلوغ هذا الهدف، حاول الكونسورتيوم بقيادة شركة "نوبل" استقطاب شركات نفطية دولية من خلال بيع بعض الأسهم التي تملكها الشركات المؤسسة، ثم التفاوض مع شركة "وودسايد بترولويوم" الأسترالية (أكبر شركة نفطية وغازية مسجلة في سوق الأسهم الأسترالية، والتي بلغت قيمة أسهمها في الربع الأول من سنة ٢٠١٣ نحو ٦,٩ مليارات دولار أسترالي) لشراء ٣٠٪ من أسهم حقل "ليفايثان". وقد دارت المفاوضات حول استثمار الشركة الأسترالية ٢,٤ مليار دولار.

لكن "وودسايد بترولويوم" انسحبت من المفاوضات في ربيع سنة ٢٠١٤ خوفاً من فرض السلطات الإسرائيلية سقفاً على سعر الغاز المحلي مستقبلاً، وخصوصاً أن الحكومة الإسرائيلية رفضت التعهد بالامتناع من اتخاذ خطوة كهذه. وزاد من مخاوف الشركة الأسترالية، عدم وضوح السياسة التصديرية الإسرائيلية للغاز، وخصوصاً الحجم الذي سيخصص للاستهلاك الداخلي في مقابل ما سيتم تخصيصه للتصدير (وقد انتظرت "وودسايد" فترة طويلة كي تعلن الحكومة الإسرائيلية سياسة كهذه، لكن هذا الإعلان تأخر)، وبالتالي توقفت "وودسايد" عن المفاوضات قبل أن تعلن الحكومة الإسرائيلية سياستها هذه.^٦

وواجهت الشركات العاملة تحديات أخرى، منها الأنظمة التي حاولت السلطات الإسرائيلية تنفيذها، وخصوصاً تشريع قانون يسمح بتصدير ٤٠٪ فقط من احتياط حقل معين، ويفرض الحفاظ على الاحتياط الباقي للاستهلاك الداخلي. وقد اعتبرت الشركات العاملة هذه الأنظمة مضرّة باستثماراتها، ولا سيما أنها تحتاج إلى الأرباح اللازمة لتعويض الأموال الباهظة التي تستثمرها في الحقول البحرية العميقة. ومن المخاطر أيضاً عدم إمكان عزل السياسة الغازية عن النزاعات في المنطقة. فمثلاً، تطوير حقل "ليفايثان" مهدد بالتأخير أو حتى بالتوقف بسبب التطورات الجيوسياسية، فضلاً عن أن تطويره يعتمد على توفر سيولة مالية للكونسورتيوم المسؤول عن الحقل. وبما أن هذا الكونسورتيوم أخفق في الاتفاق مع شريك استراتيجي من الشركات النفطية الكبرى، وعمد إلى التفاوض مع شركات روسية وصينية وإيطالية لاحقاً، وأخفق أيضاً، فقد لجأ إلى المصارف للحصول على الأموال اللازمة، وكان الضمان لهذه الديون هو توقيع الكونسورتيوم اتفاقيات لبيع الغاز للدول الإقليمية. وجرى في هذا السياق توقيع مذكرة تفاهم لبيع الغاز إلى الأردن بقيمة ١٥ مليار دولار، لكن الاعتداءات الصهيونية الأخيرة على المسجد الأقصى والأوضاع في القدس التي أثارت حفيظة الأردن، دفعت المملكة إلى سحب سفيرها من تل أبيب، كما أن لجنة الطاقة في البرلمان الأردني رفضت الموافقة على

مذكرة التفاهم قبل أن تغيّر إسرائيل سياستها. وهناك شكوك أيضاً في إمكان توقيع عقد بين كونسورتيوم "ليفايثان" وشركة "بريتش غاز" (B.G.) البريطانية التي تدير مصنعاً لتسييل الغاز في مصر، وتصدر الغاز المسال إلى أوروبا.^٧ ويجري الكونسورتيوم مفاوضات مع الشركة الإسبانية "يونيون فينوسا" التي لديها مصنع لتسييل الغاز في مصر، وتصدر الغاز المسال إلى أوروبا، لكن، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق لتزويدها بالغاز.

وتحتاج مصر والأردن إلى إمدادات إضافية من الغاز، ولديهما بدائل عربية وغير عربية لاستيراده وبأسعار تجارية، فالأولى تتفاوض مع الجزائر وقبرص وروسيا، والثانية مع قطر.

إسرائيل تحاول تهميش دور شركة "نوبل إينرجي"

لقد أدى الخوف من احتكار "نوبل" لإمدادات الغاز إلى ارتفاع أسعار الكهرباء في إسرائيل نحو ١٥٪، الأمر الذي دفع الهيئة الإسرائيلية لمكافحة الاحتكار إلى اتخاذ قرار تجبر فيه "كونسورتيوم نوبل" على بيع جزء من حصصه من حقل "ليفايثان" لتحفيز المنافسة ومنع الاحتكار، الأمر الذي أحدث أزمة، كونه سيؤخر عملية تطوير القطاع، ويعرقل مشاريع التزود المحلي بالغاز والمضي قدماً بمذكرات التفاهم للتصدير إلى الدول المجاورة.

وفي هذا السياق، أكد المسؤول عن مكافحة الاحتكار ديفيد جيلو، أن على "كونسورتيوم نوبل" التخلي عن عدد من الحقول في المياه الشمالية الإسرائيلية - علماً بأن الكونسورتيوم هو الذي اكتشف جميع الحقول الغازية في هذه المياه - وذلك للحيلولة دون سيطرته على سعر الغاز المخصص لمحطات الكهرباء، وبالتالي تحكّمه في سعر الكهرباء المحلي.

وتشير لجنة مكافحة الاحتكار إلى أن شركة الكهرباء الإسرائيلية كانت تشتري المليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز من مصر بـ ٤,٧٥ دولارات، ومع احتكار "نوبل" للإمدادات فإن ثمن المليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز أصبح ٥,٧٠ دولارات.

واقترح جيلو في البدء أن تتنازل "نوبل" عن جزء من حصتها في حقل "ليفايثان" العملاق، وعن حقل "كاريش" (وهو الحقل الأقرب إلى المياه اللبنانية)، وحقل "تانيين" المجاور له، لكن "نوبل" رفضت هذا الاقتراح، وعلقت عقودها مع شركة الحفر الإسرائيلية "إسرائيلي شيببارد"، موقفة بذلك الحفر في حقل "تامار"، وكذلك تطوير حقل "ليفايثان"، وبالتالي وقف تزويد السوق الداخلية بالغاز، إلى أن يصدر قرار نهائي عن السلطات بشأن قضية الاحتكار. وبينما تبرر إسرائيل موقف لجنة مكافحة الاحتكار بأنه أمر طبيعي، وبأن اللجان الناظمة موجودة في معظم الدول الغربية وتقوم بالممارسة نفسها، تجيب "نوبل" بأنه كان على هذه اللجنة الإسرائيلية تقديم رأيها قبل توقيع عقود التنقيب والاستكشاف، وليس بعد الاكتشافات وتطوير الحقول.

وقد عيّنت شركة "نوبل إينرجي" الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون للدفاع عن مصالحها ووجهة نظرها في واشنطن أمام الكونغرس والبيت الأبيض، ذلك بأنها كغيرها من الشركات النفطية، وضعت خططها على أساس الحصول على نسبة ربح تبلغ ١٥٪،

وليس ٥ أو ١٠٪، وهي النسبة التي تريدها اللجنة الإسرائيلية الآن. وتتخوف "نوبل" من أن الموافقة على ما تريده لجنة مكافحة الاحتكار الإسرائيلية سيفتح الباب مستقبلاً أمام لجان أخرى للتقدم بطلبات، مثل لجنة حماية المستهلك أو لجان بيئية، أو لاستخدام الأمر من جانب الأحزاب السياسية، الأمر الذي سيؤثر سلباً في عملياتها وأرباحها. ويذكر أن السلطات الإسرائيلية منحت "كونسورتيوم نوبل" حصراً حق الاستكشاف والتنقيب في المياه الإسرائيلية، وقد باشر الكونسورتيوم عمليات الاستكشاف منذ سنة ٢٠٠٠، وطوّر حقل "تامار" الذي بدأ الإنتاج للسوق المحلية في ربيع سنة ٢٠١٣. علاوة على تطوير حقل "ليفايثان" الذي تزيد تكلفة المرحلة الأولى منه عن ستة مليارات دولار. وتوصلت الشركة الأميركية، بدعم من واشنطن، إلى توقيع مذكرات تفاهم، مع كل من الأردن ومصر، لتزويدهما بالغاز، لكن لم يتم التوصل حتى الآن إلى توقيع اتفاقات نهائية مع أي من الدولتين.

وفضلاً عن أن تدخل لجنة مكافحة الاحتكار هذا، ويغض النظر عمّا إذا تمكنت الحكومة الإسرائيلية من إيجاد حل وسط في هذه الأزمة، فإن التعقيدات السياسية والقانونية ستعلق العمل في استخراج الغاز وفي تطوير الحقول لمدة طويلة. وفي حال تعليق تطوير حقلي "تامار" و"ليفايثان"، فإن إسرائيل ستواجه صعوبة في توفير إمدادات كافية للسوق المحلية، وخصوصاً بعد أن ألغت مصر اتفاقها مع إسرائيل، الأمر الذي سيضطرها إلى استيراد الغاز من دول أخرى. وتبرز أيضاً مخاوف إضافية من أن تتردد الشركات النفطية الدولية الأخرى في الاستثمار في قطاع البترول الإسرائيلي تبعاً لتجربة "نوبل"، وهذا فضلاً عن المخاطر الناتجة من الأوضاع السياسية في المنطقة، والتي لا تحفز تلك الشركات على الاستثمار. وكانت "نوبل" قد تفاوضت في السابق مع شركات روسية وأسترالية وإيطالية لبيعها جزءاً من حصصها في حقل "ليفايثان"، من أجل حل مشكلة السيولة المالية التي كانت تواجهها، لكن تلك الشركات رفضت الشراء بسبب تدخلات لجنة مكافحة الاحتكار. ■

المصادر

١ ساهم كل من شركة "بريتش غاز" (B.G.) و"نوبل إنرجي" في مرحلة الاكتشاف الأولى، وذلك بالاشتراك مع شركات نفطية إسرائيلية مستقلة.

٢ انظر الموقع الإلكتروني لشركة "نوبل إنرجي" في الرابط التالي:

<http://www.nobleenergyinc.com/operations/international/eastern-mediterranean-128.html>

- ٣ سايمون هندرسون، "تصدير الغاز الطبيعي: خيارات إسرائيل وقبرص ومشاريع التعاون بينهما"، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "مختارات من الصحف العبرية - ملاحق خاصة"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/malaheq/gaz.pdf>
- ٤ "Platts Oilgram Price Report", vol. 90, no. 24, February 3, 2012.
- ٥ Ibid., vol. 90, no. 75, April 17, 2012.
- ٦ *Financial Times*, 16 November, 2014.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٥)

التقارب بين حماس وإيران
 بين الضرورة والخيار

رائد اشنيور

٧٤ صفحة ٨ دولارات

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الدوريات الفلسطينية الصادرة في لبنان

١٩٤٨ - ٢٠١٤

دراسة بيبلوغرافية

أحمد طالب

١٦٥ صفحة ١٠ دولارات